هذه هي الرأسمالية

تأليف
فرنسوا بيرو

ترجمة
محمد عيتاني

دار بيروت
للطباعة والنشر

بيروت ١٩٥٣

تمهيد

اضحت «الرأسمالية» من كلمات الصراع .

وقد استخدمت المدرسة التاريخية الالمانية هذه الكلمة لتدل بها على مرحلة اقتصادية معينة وعلى نظام للانتاج والتبادل ، دون ان تتبنى ، باستخدامها ، نية مبيتة للعداء ام للتأييد . اما ماركس والماركسيون فدفعوها الى ساحة الصراع الاجتماعي ، وشحنوها بمتفجرات لم تستطع التخلص منها ابداً . وقد روى هنري دي مان ، منذ بضع سنوات ، كيف كانت الاوساط الجامعية والعلمية تتجنب ، يومئذ ، هذا التعبير ، وترفض استعماله . ولكن الحال تغيرت اليوم ، اذ ليس بوسعك ان تحيط اليوم بعدد العلماء والباحثين ، على اختلاف اجناسهم ولغاتهم ، الذين تمرّ على يراعتهم كلمة « الرأسمالية » فيثبتونها دونما رغبة قاصدة الى الهجوم او الدفاع . الا انه يخيـــل اليّ ان كتابة بحث « موضوعي » ـ واتخلى عن الحذلقة اللفظية فاقول ـ وان كتابة بحث حيادي ، غير متحيز ، في الرأسمالية ، هي اقرب الى ان تكون مغامرة او رهاناً .

والرأسمالية انمـا هي في نظر الاتباع المخلصين للماركسية المبسطة الشعبية ، السبب الحقيقي الاول لجميع آلامنا ومصائبنا ، واليها يعزون جميع مظالم المجتمع وسائر العيوب في نظمه الحياتية من اقتصادية وسياسية واجتماعية واخلاقية . وغني عن القول ان المعارك القلمية حين تعلن ، وتتسع ، تنحصر خطتها الاولى في تعيين خصم بينٍ جلي ، يمكن ان تتركـز جهودها وقواهـا في صراعه ومجالدته ، ثم يعمد كل مناضل ، حسب متاعبه الشخصية وحسراته الفردية ، ووفق ما اصابه من فشل في الحياة ، فيجد شفاءه النفسي في القاء تبعة هذه المتاعب والحسرات عـلى كاهل وثن غاشم يناصبه العداء .

ان خصوم الرأسمالية عاقون . واذا هم تجاهلوها او جهلوها فأقطاب الماركسية يعرفون الرأسمالية حق المعرفة . وكذلك يعرفها الاشتراكيـون مـن امثال جوريس الذي يمجد الفضائل الخلاقة في الاقتصاد الرأسمالي ويقيم الادلة على ان العالم الحديث يدين لهذا الاقتصاد بصفات اهمها غناه في الانتاج ورقيه المادي .

ومنذ ان كانت الميول المتصارعة متعاكسة في اتجاهـاتها ، يهدف بعضها الى الحقيقة الواقعة ، بنت التجربة والعيش ، وبعضها الى الآمال الموهومة ، بنت التصور والخيال ، رأينا هذه الميول لا تخوض ميدان الصراع باسلحة متكافئة وحظـوظ متعـادلة . فللخيال حصانة تحميه من ركوب الملاحظة الدقيقة الصعبة . وهو يسخر بالحقائق اليومية ويتحداها ، ولكنّ لهذه الحقائق تأثيراً

كبيراً على كثير من اولي الالباب الذين يفضلون الحياة بشروطها الواقعية ، فلا يتهربون من الاحداث المباشرة الصحيحة . لقد جاءت الثورة الروسية ، فكانت السبّاقة الى انشاء اشتراكية فريدة خاضعة للتصميمات . وهي وحدها الجدية بين سائر اشتراكيات العالم ، وهذا الحدث الغريب جعل تدبر الصراع القديم بين الواقع والوهم امراً صعباً . ولا يعرف اليوم ، معرفة جلية دقيقة ، عمّ يتكشف الستار الحديدي، لو قدر له ان يرتفع ، وما سيبدو من ورائه : افردوس ام جحيم ام مطهر ؟ وجملة ما نعرفه هي ان تجربة التصميات الاشتراكية موجودة بالفعل ، وانها تدير شؤون الملايين من الناس ، وانها قد تكون نير تلك الشعوب الحية ، او املها . ومن ناحية اخرى ، فمهما كان من نقص معارفنا او قابليتها للجدل والمناقشة ، فانها تكفي لتكون مرتكزاً للابحاث ، ومنطلقاً للآمال . لقد عرفت كل مراحل التاريخ ثنائية صراعية مبسطة . وكان يخيل دائماً الى الانسانية المناضلة انها منقسمة الى معسكرين : الشيوعية ، وكل ما عداها. وهذا الحد الفاصل السطحي ، الذي لا يمكن ان يرتضيه اي مفكر صادق ، هو على الرغم من ذلك ، خط يفصل بين معسكرين دائمين . والصراع بين الرأسمالية وخصومها يهيمن في الواقع على جميع المعارك الفكرية الايديولوجية ، والمنازعات السياسية المعاصرة . ونرى الاحزاب السياسية والاوساط الفكرية ترضى بهذا التصنيف السطحي الخشن ، الذي لا يرضي ، وتتخذه قاعدة لها في نشاطها اليومي وتحليلها الاحداث الاساسية ،

والمؤسسات الهامة ، والعلاقات الجوهرية التي تميز الاقتصاد الرأسمالي . ومن ناحية ثانية نرى ان تقديم كل هذه العناصر الاجتماعية بتعابير ووسائل علمية ، في غمرة المعركة ، امر لا يخلو من نفع .

ولا شك في انه من المستصعب جداً كتابة بحث حيادي في الرأسمالية ، اما ضرورة هذا البحث وجدواه فلا يختلف فيهما اثنان . واول قاعدة يخلق بالباحث التزامها انما تتلخص بعدم الاستغراق في الدفاع ، وبمقاومة ذلك الاغراء النفسي السطحي الداعي الى صياغة قرارات الاتهام . لقد جهد مؤلف هذا الكتاب أن يقوم بهذه المحاولة الحيادية . فطرح هذه المسائل الاساسية بما وسعه من وضوح : ما الرأسمالية ؟ وكيف نشأت ؟ وكيف تعمل وتقوم بوظائفها ، وحسب اي قانون او حسب اي النواميس الثوابت ؟ أفتخضع للازمات ، وما نوع الازمات التي تخضع لها ؟ وما كنه المستقبل الذي تسير الرأسمالية إليه ، في نظر الباحث المدقق الذي يجهد لتقدير مصائرها الواقعية ، لا في نظر المتحزب الذي يهتم ، اول ما يهتم ، بالتعبير عن اختياره مذهباً دون مذهب ، واطلاق العنان لمزاجه الحار يتفلسف على هواه .

هذه المسائل تشغل الاذهان وتؤرق العقول ، وقد حاول مؤلف هذا الكتاب ان يجيب عنها بجواب مجرد، قدر الامكان، من كل فكرة سابقة ومن كل وهم، جواب حر من كل جدل مدرسي

او مذهبي . وقد تحفظ المؤلف فعصم قلمه من التشدد في مذهبه الاقتصادي ، وخاصة ما يمسّ منه النواحي الذاتية الشخصية . على انه لم يجد في الامكان صرف النظر عن تقديم بعض التحليلات للمشروع الصناعي والتجاري الحرّ وتحليل المزاحمة وقوانينها ، وتصوير الواقع الاقتصادي السائد في عالم اليوم .

ولقد فرضت طبيعة هذا المؤلّف ، وحجمه الصغير، تركيزاً كبيراً في البحث . وثمة نتائج ، وردت احياناً ، ولم اتمكن من تفصيل التحليلات الاساسية التي قادتني اليها . كما ان بعض الاحكام وبعض الافتراضات تتخذ مظهر البساطة النسبية ، وهي بساطة قد يُخْلَط بينها ، في هذا الحقل من الابحاث ، وبين اهمال التفاصيل المهمة ، والاجواء ، والقيم . وعلى الرغم من هذا البحث ، ذي النهج المقصود في التخطيط والتلخيص ، قد يعجب القارىء العادي اكثر فاكثر حين يجد في الكتاب مناقضة لشعارات صارت من الالفة كأنها حقائق اولية ومسلمات نهائية . فهذا القارىء مدعو الى جهد يرتكز على اعمال تفكيره الشخصي المتحرر ، في نص تدعم خطته العامة ، واجزاءه الفرعية ، وتشهد بصحتها ابحاث سابقة مهمّة .

اما الباحث المختص ، فاذا اتفق له أن تصفح هذا الكتيب ، فانه سيتصرف وفق العدالة والضمير ، حين يفكر بجميع الصعوبات التي كان يتحتم عليه ان يواجهها ، ويرضى بركوبها ، وبالحدود التي كان يترتب عليه ان يخضع لها لو قدر له ان يؤلف

هذا الكتاب ، ولكنه يستطيع من ناحية ثانية ان يقارن ، بسهولة ، بين النظريات والآراء التي تدافع عنها ، وبين تلك التي عرضت في صدد هذه المواضيع نفسها ، بفرنسا ، او في سائر بلدان العالم .

وقد كنت اتمنى لو افسحت للتفسير الماركسي الاقتصادي مجالاً ارحب . ولكن يؤسفني القول بان هذا التفسير لم يجد ، في مجموعه ، من يجدده ويطلقه من عقاله المدرسي . اما المحاولة المهمة التي قامت بها السيدة ج. روبنسون فجهد من عمل الرائدين، لا نظير له في الفرنسية ولا في سواها من لغات العالم (١) .

---

(١) جوان روبنسون – « محاولة في دراسة الاقتصاد الماركسي» ماكميلان وشركاه ليمتد لندن ١٩٤٢

الفصل الاول

الرأسمالية ، تحديدها واشكالها

يتردد كثير من الاقتصاديين المهتمين بالبحث ، او بالعمل السياسي ، في استخدام كلمة « رأسمالية » ولا يصعب ان نعرف سبب هذا التردد .

فليست كلمة « الرأسمالية » ولا النظام المقصود بها ، يثيران في اذهان النخبة المفكرة ، وفي نفوس الجماهير، تأثيرات عاطفية ، حسنة ، تجيء في صالح رأس المال . لقد سبق للرأسمالية ان هوجمت مهاجمات سافرة ، ونوقشت على نحو محرج حقاً ، حتى اضحت في نظر الجماهير عدواً للجنس البشري، فنحن اذا دنّاها وحكمنا عليها بالاعدام ، مرة اخرى ، اضافة الى مئات المرات السابقة ، كنا كمن يقوم بدور لا مجد فيه ولا خطر . واذا دافعنا عن قضيتها ، كنا كمن « يرافع امام قضاة يخفون في جيوبهم قرار الاعدام » (ج . شونبيتر) .

ان كل اختبار تخضع له الرأسمالية ، يقودنا حتماً الى تبين

وجهة نظر معينة بدئية ، هي في صالح الرأسمالية ، فان نحن لم نرضَ هذه الوجهة ، واعرضنا عنها ، بقي امامنـــا ان تسمية « الرأسمالية » ولفظ اسمها وحسب ، معناهما إفراد الرأسمالية وعزلها ، وفتح ثغرة في جبهتها ، وتعريضها لتحليل منحصر محدود. وابرع من هذا بكثير ، اذا اختار الباحث نصرة الرأسمالية ، ودعمها ، أن يعمد الى لفت الانظار وتثبيتها عـلى حقائق عامة كالاقتصاد الفردي ، او الاقتصاد المرتكز عـلى قاعدة الملكية الفردية والتبادل الحر .

على ان للحذر من مفهوم الرأسمالية وحقيقتها ، اسبابه الصحيحة حتى لو خلا من حكم تقريري علمي خبيء ، او تحيز نظري دفين. اما تعريفاتها فكثيرة بقدر اختلافها وتناقضها . وهي على هـذا وذاك ، قد تأثرت بميول الباحثين لدن حاول كل منهم ان يقول لها تحديداً نهائياً :

فهذا له من تركيبه الذهني ما يدفعـه الى ملاحظـة الخطوط المشتركة ، بين بعض مراحل التاريخ المتباعدة ، وبين المنظمات الاقتصادية والاجتماعية المتباينة . وهو لا يتردد في وصف رأسمالية العهود اليونانية اللاتينية القديمة ، مبرراً اختيـاره بوجـود رأس المال وتجمعه في تلك المراحل التاريخية السحيقة . وثمة آخر ، يحصر اهتمامه الشديد بابراز التناقضات بين المراحـل التاريخية والنظم الاقتصادية . وهو يرى ان الرأسمالية لم تتولد الا بنشأة المجتمعات الحديثة ، وذلك بالاستخدام العظيم للرساميل الثابتـة الممزوجة

بتوزيع القروض توزيعاً حديثاً ، وضبط شؤون التوفير الحر ، وتوظيف الاموال توظيفاً فردياً ، حسب قانون الاسواق

ان وجهة النظر المتميزة ، التي تسبق التجربة ، وتوجيه البحث توجيهاً مقصوداً ، لما يباعد بين الصيغ الواضحة التي يمكن ان تعرّف الرأسمالية وتحددها فثمة من يعرّفها بانها استثمار العامل (فضل القيمة) او استغلال المستهلك (زيادة اسعار الانتاج) ؛ وثمة آخرون ، على النقيض من الاولين ، يعرفونها بانها تراكم « رأس المال » تراكماً « ناجحاً » يؤدي الى رفع القدرة على الانتاج ، وخفض مستوى التكاليف والاسعار ، وهؤلاء واولئك يُسِرّان في فاتحة التعريف والبحث ، ما كان يحسن بهما — لمصلحة البحث وعلميته وتجرده — ان ينتهيا اليه بالنتيجة ، وبعد التجربة

سنحاول — اذن — في هذا المؤلّف ان نمهد لتحديد يمكن ان يرضى به على السواء متحرر متطرف ، وماركسي متحمس. وهو تحديد يهدف الى غير تجميع وقائع منسجمة متجانسة من الناحيتين النظرية والتاريخية وسيدعم تحديدنا هذا ارتباطه الوثيق بالواقع ، وخصب الحلول التي يساعد في تسليط الاشعة عليها وليس من الممكن بلوغ هذا التحديد دفعة واحدة ، بل نبلغه بعد تحليل موجز

١ ــ التحديد

١ ــ التقدم الاقتصادي والسبب الحقيقي لتراكم رأس المال

نعرّف التقدم الاقتصادي بتعابير تجمع بين « كفاية الحاجات » و « ارضاء الرغبات والتكاليف » وبتعبير ادق : المستوى الذي بلغه ارضاء الحاجات وبلغته التكاليف خلال مرحلة زمنية معينة . وبوسعنا القول بالتقدم الاقتصادي خلال مرحلة تالية، اذا لاحظنا كفاية للحاجات اكبر منها في مرحلة سابقة ، بتكاليف تعادل التكاليف في تلك المرحلة السابقة ، او كفاية تعادل مثيلتها في المرحلة الاولى ، بتكاليف اقل ، او كفاية اكبر ، بتكاليف اقلّ . وهذه المفاهيم تنطبق في صحتها على الفرد انطباقها على مجموعة من الافراد . وهي صحيحة سواء اتمثلت الكفايات والتكاليف بمعادلات واقعية او نقدية . فاذا نظرنا الى المجموعة ، ووضعناها موضع البحث والتفكير ، تحتم علينا التعبير عن هذه الكفايات والتكاليف بالاسعار ، وذلك لجعل المقارنة بين الاجزاء المدروسة ممكنة .

فالتقدم الاقتصادي يستبين بالنسبة الى مجموعة معينة من الافراد ، كالامة مثلاً، بكمية من الاموال والبضائع والخدمات كبرى ، تحصل عليها الامة ، بتكاليف عمل متساوية (مع مثيلتها في مرحلة سابقة) او بكمية من الاموال والبضائع والخدمات متساوية (مع مثيلتها في مرحلة سابقة) ناتجة بتكاليف اقل .

او بكمية من الاموال كبرى ، ناتجة عن تكاليف اقل . وهذا الانتاج ، وهو من علائم التقدم الاقتصادي ، يكـنّ رفاهيـة تزداد كلما دنا توزيع المداخيل مـــن مفهوم للتوزيع الامثل ، ونعني بـه ذلك التوزيع الذي يتيح رفع الانتـاج الى درجتـه القصوى ، في مراحل زمنية متتالية متعددة . ومن الواضح جداً ان تقدير قيمة التكاليف بالعمل ، في امة بكاملها ، مـن الامور المستصعبة ان لم نقل المستحيلة . وثمة اشارة احصائية الى التكاليف مقدرة بالعمل ، تقدمها الينا مدة العمل ، اي بمدة ساعات العمل التي كانت ضرورية للحصول على النتاج . فالدلائل الحسنة التي تشير الى التقدم الاقتصادي تنحصر — اذن — من ناحية المقاييس الاقتصادية في الطاقة الانتاجية الحقيقية عنـد شخص معين ، في ساعات عمل معينة ، والمدخول الواقعي للشخص الواحد .

وكل تقدم اقتصادي انما يرتبط اوثق ارتباط بعملية التجميع ، وبالاستعمال الحقيقي للرساميل عـلى اختـلاف عناصرها : من تجهيزات ثابتة ، ومواد اوّلية ، ومنتوجات نصف مصنوعـة ، ورأس مال مخصص لاعالة العمال . وهذه الرساميل ترفع من مستوى المردود الجسماني ، ومن قيمة الانتاج عند الانسان . فاذا نظرنا الى مجموعة مـن المنتجين ، الى امـة مثلاً ، لاحظنا وجود ترابط حدثي بين عملية التجميع وبين الاستعمال الحقيقي للرساميل ، من ناحية ، وبين ارتفاع مستوى الطاقة الانتاجية الحقيقية المحسوبة بالشخص الواحد ، وساعـة العمل الواحدة ،

وارتفاع معدل المدخول الحقيقي ، من ناحية ثانية . اما في ما يختص بالفرد ، فنقول انه ، دون اللجوء الى طرق التفكير السفسطائية المجردة ، بوسعه تفهم حالته مستخدماً تفكيره الشخصي ، معتمداً على تجاربه المهنية ، فيعلم حق العلم بان ارتفاع مستوى طاقته على الانتاج يرتبط اوثق ارتباط ببراعة الطريقة في ادارة الرساميل ، ولنلقِ بملاحظة عابرة ، وهي ان العالم الاقتصادي المعاصر لم يعد يهتم مثل اهتمام السلف الصالح (بوهم باورك) بانشاء وثيقة الولادة لاوّل رأس مال ظهر على وجه الارض ، فهو يوقن بأن معارفنا التاريخية ، مهما اوغلت في عودتها الزمنية الى سحيق التاريخ ، تلتقي الانسان المسلح بالادوات ، لا الانسان ذا اليدين الخاليتين ، التائه في الأودية والادغال .. فهو لايلح اذن ولايتشدد للتمييز بين العوامل المسماة بعناصر البدئية الاصولية (الطبيعة، العمل) وبين العوامل المسماة بعناصر المنتوجات . بل هو يحصر اهتمامه في تحليل دور الرساميل على اختلاف انواعها وفئاتها ، وتحديد وظائفها الاقتصادية ، مبيناً كيفية نشأة الرهون ، في ظروفها المناسبة ، والحسابات الاقتصادية الخاصة برأس المال ، وحدوث دفقة الخدمات او البضائع المخصصة للاستهلاك .

فاذا نظرنا الى كمية معينة ، الى مزيج ثابت معين من عناصر الانتاج الاخرى ، او الى طلب دائم معين هو ايضاً ، واذا بدأ رأس المال الموظف يزداد ، فان الخط الانحنائي الدال على القدرة

الانتاجية ينخفض بعد ارتفاعه الى مراتبه القصوى . وهذه الصفة الثابتة تبرز نقص القوة الانتاجية في رأس المال ، اثناء خضوعها لشروطها المعينة الخاصة .

وبوسعنا التحقق من صحة ارقام هذه القوة ، اذا نظرنا الى وحدة انتاجية بمعزل عن سواها ، كالمشروع الصناعي مثلاً . وبوسعنا التحقق ايضاً ، اذا نظرنا الى مجموعة من المشروعات ، اثناء خضوعها لشروطها المعينة الخاصة . وقد درج «الباحثون» الاقتصاديون على العودة الى هذه الاحداث الاقتصادية – الى هذه الشروط – واخضاعها لمقاييسهم الجافة الجامدة ، فتراهم يقولون ان هذا المصنع الثاني او الثالث او ال ... اقل انتاجاً من ذلك المصنع الاول .. او ان انتاج هذا العمل الثاني او الثالث او ال.. (الجسر ، او الخط الحديدي الخ..) اقل من انتاج ذلك العمل الاول ، ونعود ، فنؤكد الآن ، لكي نأخذ الطريق على كل التباس ، ان هذا النقص في القوة الانتاجية انما يظهر فقط اذا اجتمعت له الشروط التي اشرنا اليها . اذن يتحتم على تراكم رأس المال ، لكي يحافظ على خصبه ، في مجرى الحياة العادية ، ان يمتزج بالتجديد . وهذا التجديد يستثير زيادة الطلب او يدعو الى اتساع رقعة الاسواق .

فهو يفتتح اسواقاً جديدة ، خارج المنطقة التي كان نشاطه مقتصراً عليها ، او يكسب طبقات جديدة من المستهلكين ، في منطقة نفوذه القديمة نفسها . وهو يدخل التعديلات ، في صدد

طلب معين ، على مزيج من عوامل الانتاج ، وذلك اما بالعمل على توليد ظروف مناسبة في السوق ، مع المحافظة على تقنية ثابتة محددة ، واما بادخال التعديل على طريقة الانتاج او البيع، وبذلك يرفع القوة الانتاجية ويضاعفها ، ويهبط بمستوى التكاليف. والتجديد الاقتصادي يشمل حقلاً واسعاً ولا شك. والابتكارات الصغيرة ، والاصلاحات الجزئية التفصيلية ، التي هي في متناول كل نابه وكفؤ من اصحاب المشروعات ، تلعب دوراً مهماً في عمل الانتاج ، وهو دور تخفيه عنا بهرة الابتكارات العظمى ، وخصب الاكتشافات الكبرى ، اي التراكيب المزجية للعوامل الجديدة المصحوبة عادة بتغييرات في صلب المشروع الذي يحقق هذه التراكيب ، وبتغييرات في الاسواق التي تخضع لها الصناعة ، وبنظم الاقتصاد القومي الذي تتحرك هذه الصناعة في اطاره .

والتجديد يحد من خطر المصادفات، ويخفف من وطأة العوامل الطبيعية الناشئة عن التجميع . ان كل نظام اقتصادي يخضع حتماً لهذه الضرورة : فهو لا يحافظ على التقدم الاقتصادي ولا يعد به الا بتجميع رأس مال حقيقي ، اي رأس مال يساعد في المحافظة على مستوى دفقة الخدمات والاموال الصافية الحاصلة ، او زيادتها ومضاعفتها ، لتكون ، في الحالين ، بمتناول المستهلكين وذلك دون زيادة (او بانقاص) مجهود العمل اللازم للحصول عليها .

ونرى ان رأس المال الحقيقي ، اذا عرفناه على هذا النحو ، يختلف اختلافاً بيناً عن رأس المال الموجود ، بعناصره الجسمانية الطبيعية ، والتقنية الفنية ، في مرحلة معينة . فالآلات والادوات المحفوظة في المتاحف ، مثلاً ، لها صفة رأس المال بمعنى يختلف كثيراً عن وجود هذه الآلات والادوات نفسها ، بصفتها رأس مال ايضاً ، لدن كانت مستخدمة لانتاج سلع الاستهلاك ، والمنشآت او مجموعة الابنية والآلات التي فقدت ، لسبب ما ، قدرتها على انتاج سلع الاستهلاك ، انما تظل اموالاً ورؤوس اموال حقيقية ، بالمعنى التقنولوجي لكلمة « رأس مال » ، اما بالمعنى الاقتصادي فلا . ان توجيه رأس المال الى غاية معينة ، وصلاحه (مع قدرة الانسان على الانتاج) يترتب عليهما امر آخر : وهو ان سوق سلع الاستهلاك هي التي تقرر نهائياً ان لمنشآت رأس المال وعناصره الاخرى وعوامله المختلفة ، ثمناً ، وهي التي تحدد هذا الثمن . فتعاليم الاقتصاديين النمسويين الاول في صدد هذه النقطة ، لم تفقد اهميتها . وقد نادى هؤلاء الباحثون الاقتصاديون بان قيمة سلع الاستهلاك — الاموال المباشرة — تزداد متصاعدة ، فتزيد في قيمة اموال رأس المال (الاموال غير المباشرة) .

اضف الى هذا ان رأس المال الحقيقي كما نعرفه هنا ، لا يمكن ان ينظر اليه مجمّعاً تجميعاً الا اذا وضعت كمية من الخدمات والاموال ، كبرى ، تدل عليها ارقام حقيقية ، في متناول

المستهلك . وقد يحدث ان تزداد قيمة بعض رأس المال دون حدوث اي زيادة تجميعية في رأس المال الحقيقي . وهكذا يحدث مثلاً في امة ما ، عقيب حرب كبرى ، بسبب احداث الدمار، اذ نلاحظ ندرة غير طبيعية ، ونقصاً رهيباً في رأس المال الواقعي . اما القيمة النقدية ، فترتفع بمجموعها ارتفاعاً كبيراً جداً . فالامة لا تتمتع ، في هذه الحالة ، بكمية متزايدة ، من رأس المال الواقعي ، تتيح لها زيادة دفقة الاموال والخدمات المخصصة للمستهلك. بل هي في حال معاكسة تماماً لهذا الاتجاه.

مهما كانت صفة التركيب الاقتصادي في المجتمع ، ومهما كان نظام الانتاج فيه ، فالتقدم الاقتصادي رهين دوماً بتجميع رأس المال الواقعي . فالنظم الاقتصادية المقفلة في الاقطاعيات القديمة انما تطورت وفق هذا المبدأ ، رغم ان سادة هذه الاقطاعيات لم يكونوا يقومون ــ طبعاً ــ باي حساب اقتصادي عقلي ، ورغم انه كان للحصول على الاسلحة وسائر معدات القتال ، اهمية تضاهي ان لم تفق اهمية الحصول على ادوات الانتاج . والاقتصاد الروسي الجماعي ، الخاضع لتصاميم اجبارية شاملة ، بقدر ما هي عظيمة فخمة ، انما تقدم وتطور ، بتوظيف متزايد لرؤوس الاموال ، فهل يكون هذا التجميع لرأس المال الطبيعي تجميعاً لرأس المال الحقيقي ؟ يغدو من الصعب جداً القول بهذا منذ اللحظة التي ينبهم فيها موقف السوق الحرة ، في صدد اذواق المستهلكين ، اذ يجد استعمال رأس المال ، في إرضائها ، هدفه الدائم وضالته المنشودة .

ويعي الاقتصاديون الروس اعمق الوعي النتائج الطبيعية المترتبة على تجميع رأس المال. فاذا ناهضوا قانون القدرة الانتاجية المتضائلة بصفتها خطأ بورجوازياً ، فذلك لانهم يقدرون ان في وسع الدولة السوفياتية تدارك هذا العيب ، والغاءه بابتكارات وتجديدات اجبارية ، سواء في تقنية الانتاج ، ام في طبيعة الاستهلاك ومستواه . ان كل نظام اقتصادي انما يهدف الى الانتعاش الاقتصادي . وكل انتعاش اقتصادي رهين بتجميع رأس المال الحقيقي. فلا يمكن والحالة هذه، التمييز بين سائر النظم الاقتصادية بالنظر الى هدفها الرئيسي الاول . بل انها لتتمايز بمؤسساتها وآليات تحركها ، ودوافعها التي تستخدمها للوصول الى هدفها البعيد المشترك . فكيف يتكدس الوفر في اطار كل من هذه النظم ، وكيف ينشأ، وكيف يتحول الى عناصر من رأس المال الحقيقي ؟

ب – المشروع

كيف تدور المعركة ضد النتائج الطبيعية للتجميع ؟ ومن يديرها ؟ وماذا يعتمد لها من وسائل ؟ وعلى اية دوافع تتركز هذه المعركة ؟ الجواب التطبيقي عن هذه المسائل يصنف النظم الاقتصادية . فالرأسمالية تجيب عن هذه الاسئلة بصفتها اقتصاداً يعتمد المشروعات الحرة . ولكن هذه الصيغة السليمة المظهر تتضمن في الواقع دفعة من المسائل الغامضة المعقدة التي يجدر بنا معالجتها واحدة واحدة . والكشف عن مواقعها والتخلص منها يتيحان افضل الفرص والظروف لبروز خصائص الرأسمالية

ومظاهر تفردها .

ليس المشروع وحدة عفوية من وحدات الانتاج ، ففي كل اشكال التنظيم (الاشتراكية ، الصناعة اليدوية الصغرى ، الاقتصادات المقفلة) نرى الاشخاص والاشياء مجمعة فئات وجماعات صغيرة ، متكتلة في وحدات مختلفة ، وتابعة كلها لادارة واحدة تهدف للوصول الى نتيجة معينة ، تعتبرها صالحة ، وترفعها الى الدرجة القصوى من سلم الانتاج ، وثمة التباس لا لزوم له ، وغموض ينشره بعض الشراح بوضعهم جميع الوحدات الاقتصادية على صعيد واحد دون التمييز بين المميزات الخاصة في كل من انواعها وفئاتها . فللمشروع مثلاً خصائص اصيلة تحتم تفهمه ودراسته منفصلاً عن سواه من المظاهر الاقتصادية . فالمشروع لا يخلط بين عوامل الانتاج ، وهي في صفتها بضاعة ومادة ؛ ولا يضع قادة المشروع نصب اعينهم صناعة منتوج ينظرون اليه بصفته بضاعة ومادة ، انهم يركبون مزيجاً من اسعار عوامل الانتاج ويجهدون للحصول على منتوج مقدر هو ذاته بصيغ من الاسعار . فالتركيب المزجي التقني ليس الا وسيلة للتركيب المزجي الاقتصادي. و معدلات الانتاج الاقتصادية اهمية تتضاءل او تمحي ازاء مغزى معدلات الانتاج الاقتصادية . ان حالة الرخاء الاقتصادي الفضلى لها وحدها القول الفصل ، وليس القول الفصل في ارفع درجة من درجات تطور الفنون الآلية المسخرة للانتاج . وبذلك نستطيع ان نضع « المشروع » في نطاق